نظرية
السياسة الشرعية
الضوابط والتطبيقات

د. عبد السلام محمد الشريف العالم
أستاذ الفقه والسياسة الشرعية المشارك
كلية القانون - جامعة قاريونس

منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي

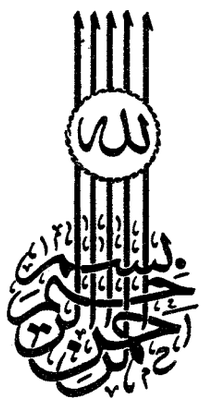

رقم الايداع 95 / 2082

دار الكتب الوطنية - بنغازي

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الاولى 1996 م .

لايجوز طبع أو استنساخ أو تصوير أو تسجيل
أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة كانت
الا بعد الحصول على الموافقة الكتابية من الناشر

منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد. . .

فقد شرفنا قسم الشريعة الإسلامية بكلية القانون جامعة قاريونس بتدريس مادة السياسة الشرعية لطلبة دبلوم الدراسات العليا، وقد ترددت كثيراً في قبول هذا الشرف العظيم لما يتضمنه من أعباء ومسؤوليات ثقيلة، واقتحام عقبات وصعاباً مهيبة خطيرة لا يستطيع مثلي القيام بها خصوصاً وأن موضوع السياسة الشرعية أمر بالغ الأثر في حياة الناس، متمادي في التطور والتفرع مع تمادي الحضارة في التقدم والرقي في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتنظيم أمور الناس لا يتم إلا بتحقيق السياسات الشرعية المطابقة للنصوص والقواعد الفقهية والأصولية العامة، ومسائل السياسة الشرعية لم تجمع في كتاب بعينه، وكل ما كتب عنها هو عبارة عن شذرات في سير الخلفاء، ومقتطفات ذكرها السيد الكتاني في كتابه «التراتيب الإدارية» أو «نظام الحكومية النبوية»، وكذلك شهاب الدين الطرابلسي في كتابه معين الحكام عقد باباً مهماً في القضاء بالسياسة الشرعية، وخصص ابن فرحون القسم الثالث من تبصرته في الموضوع نفسه، وبنفس المنهج والأسلوب، تناول الماوردي، جانباً من فقه السياسة في أحكامه السلطانية، وكتب ابن تيمية وابن القيم في السياسة الشرعية، وأخيراً تعرض الشيخ عبد الرحمان تاج لموضوع السياسة الشرعية والفقه الإسلامي، والشيخ عبد الوهاب خلاف في كتابه السياسة الشرعية، وكل هذه المصادر القديم منها والحديث لم تهتم

بتأسيس نظرية في السياسة الشرعية مستقلة واضحة المعالم وإنما ركزت على فروع محددة ومسائل عامه لها مساس بالقضاء بالسياسة الشرعية، وأحكام الجرائم في السياسة الشرعية، ولم يقع الاهتمام بالجانب الإداري والتشريع، وضبط الأصول والقواعد العامة التي يمكن الرجوع إليها في سياسة المجتمع وتنظيم أحواله لذلك عقدت العزم على اقتحام الموضوع بجد وحماس، فعكفت على دراسة المصادر والمراجع دراسة فاحصة واعية، وتبين لي على الرغم من سعة التراث الفقهي وغزارته أنه لم يعن كبير عناية بفقه السياسة الشرعية إلا أن الناظر فيه بعين واعية لا يعدم ظفراً بمادة صالحة لهذا اللون من الفقه، وإن كانت هذه المادة في الغالب ضمنية ومتفرقة غير مرتبة، ولا معروضة عرضاً تقريرياً مباشراً.

عليه فكرت في وضع مؤلف قائم بذاته، يرسم بدقة وشمول معالم نظرية السياسة الشرعية، ويبين ضوابطها، ويجمع مسائلها المتناثرة في ثنايا أبحاث علماء الفقه والأصول لتكون مرجعاً يستفيد منه الباحث في فقه السياسة الشرعية من خلال الضوابط والتطبيقات، وما يتفرع أو يمكن أن يتفرع عنها من نظم وقوانين وتشريعات تخدم المصلحة العامة.

ولا بد للباحث في هذا المجال أن يستعين بفقه الصحابة الواسع في المقارنة والاجتهاد حسب ما كانت تمليه ظروف المسلمين المكانية والزمانية إزاء أعرافه البيئية وأحوال المجتمع الإسلامي الناشىء باعتبارها اجتهادات تستحق الاقتداء والاهتداء بها لدراسة أعرافنا البيئية وأحوال مجتمعنا اليوم في العصر الحاضر.

وقد يقول قائل: إن هذه النظم والتراتيب الإدارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية قد وضعت لزمان غير زماننا، ولبيئة غير بيئتنا، ولنا أن نقول: إن هذه التصرفات الاجتهادية من الذهب الخالص يمكن التعامل به في كل زمان ومكان، وأنه ليصهر فيقبل كل رسم وكل شعار، وكل فكر جاء به عقل

الإنسان في العصر الحديث، وسنحاول في بحثنا هذا لفت الانتباه إلى بعض القضايا الهامة المتعلقة بفقه السياسة الشرعية استقيناها من تراثنا الفقهي، لنستخدمها في الغرض الذي نرمي إليه في توجيه أنظار الباحثين المتخصصين لإثراء هذا الموضوع البالغ الأهمية في تنزيل فقه الشريعة على واقع الحياة ضمن مشروع علمي يغطي مختلف جوانب تلك الحياة التي تحكمها اليوم مشروعات قوانين وضعية تبتعد في أغلبها عن الشريعة الإسلامية.

وقد حاولت أن لا يكون دوري في البحث مقتصراً على جمع المادة وتقديمها وحسب رغم ما قاسيت في ذلك، وما أنفقت من جهد ووقت، وإنما حرصت مع الجمع والترتيب والتفريع أن أضيف إلى ذلك جملة أراء وتوجيهات يفرضها واقع مجتمعنا وظروف العصر الذي نعيش فيه. أرجو أن تكون نتائجها محلاً للتطبيق حتى نكون كمن يتعلم ويعمل في تأن وتأمل واعتبار.

وبما أننا اليوم مدعون إلى الفهم قبل العمل، وإلى العمل والتطبيق فيما نتعلم استخدمت مع الطلبة طريقة المناظرة والحوار لنجنب الطلاب السآمة والملل، ولتكون الاستجابة للتعليم أنجح وأفضل، واعتمدت في تنفيذ هذه السياسة على نظام البحث عن المعلومة ليكون الطالب أكثر التصاقاً بالمراجع والمصادر يتعامل معها مباشرة، وهي أفضل طريقة اهتدى إليها المربون حتى الآن في برامج الدراسات العليا.

وما كان هذا الذي نقدمه للقارىء الكريم لمقدرة فينا، ولا لقوة في مداركنا بل لاتساع أبواب البحث في الشريعة، وتشعب مسالكها، وتفرع طرائقها بحسب البيئة والزمان والمكان، وإلا فلتكن هذه المحاولة إثارة وتحفيزاً لمن يستطيعون خوض الموضوع وضبطه كلياً أو جزئياً، وأنا على استعداد لتقبل أي نقد أو توجيه يخدم المسيرة العلمية، ويدفع البحث العلمي نحو المنهج الذي يخدم الصالح العام.

الباب الأول
ضوابط السياسة الشرعية